الوصم الاجتماعي للمرأة المطلقة

(تحليل سوسيو - أنثربولوجي)

د.شرقي رحيمة: أستاذ محاضر -ب-
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

الملخص

إن المتأمل للواقع الاجتماعي **للمجتمع الجزائري** حجم التغيرات التي مست أنساق بنائه الاجتماعي و الثقافي و ألقيمي و الفكري الاقتصادي و السياسي و التي انعكست بشكل وواضح على المستوى الفردي و الاجتماعي و حتى على منظومة القيم و على بنية الزواج و لعل من أبرز التغيرات التي مست بنية الزواج **ظاهرة الطلاق** اذ يعتبر الطلاق من الظواهر الاجتماعية لارتباطها الوثيق بحركة العلاقات الاجتماعية و التفاعل الاجتماعي السائدة بين الأفراد و الجماعات و التي تتحكم فيها مجموعة من العوامل و المؤثرات الداخلية و الخارجية ...

الكلمات المفتاحية: الوصم الاجتماعي،المرأة المطلقة

Abstract

The contemplation of the social reality of Algerian society is the extent of the changes in the structure of social, cultural, economic, intellectual, economic and political structure, which were clearly reflected on the individual and social level, and even on the value system and the structure of marriage. The phenomenon of divorce as divorce is a social phenomenon because of its close association with the movement of social relations and social interaction prevailing between individuals and groups, which are controlled by a group of factors and internal and external influences ...

Keywords: social stigmatization, divorced women

Resume

La contemplation de la réalité sociale de la société algérienne est l'ampleur des changements dans la structure des structures sociales, culturelles, économiques, intellectuelles, économiques et politiques, qui se reflétaient clairement au niveau individuel et social, et même au système de valeur et la structure du mariage. Le phénomène du divorce en tant que divorce est un phénomène social en raison de son association étroite avec le mouvement des relations sociales et l'interaction sociale qui prévaut entre les individus et les groupes, qui sont contrôlés par un ensemble de facteurs et d'influences internes et externes ...

Mots-clés: stigmatisation sociale, femmes divorcées

مقدمة:

تعد ظاهرة الطلاق من الظواهر التي تمتاز بطابع الخصوصية رغم أن تأثيرها يتعدى الفرد ليشمل المجتمع ككل فعلى الرغم من أن هناك أضرارا مادية و معنوية تشمل الطرفين غير أنه في مجتمعاتنا العربية و خصوصا الجزائري يلحق المرأة المطلقة أذى اجتماعي أو وصمة تلاحقها وسط جماعتها الاجتماعية، و لهذا فان تركيزنا على المرأة المطلقة يعود الى اعتبارات سوسيوثقافية تخص المجتمع الجزائري المتعلقة بمكانة المرأة فعلى الرغم من التغيرات التي عرفها المجتمع إلا أن مكانتها مازالت محكومة بمقاييس الشرف العائلي و لعل الواقع يفرض نفسه من خلال تمثلات المجتمع و الصور النمطية المرتبطة بها لتكون صورة عن المرأة المطلقة التي ينظر لها نظرة استهجان اجتماعي و رفض دائم خلال تفاعلاتها وعلاقاتها الاجتماعية لتصبح المرأة المطلقة موضوعا لجماعتها الاجتماعية. فلماذا هذه

النظرة من المجتمع إلى المرأة المطلقة؟ وما هي الخلفيات الكامنة وراء هذه الصورة السلبية لها في مجتمعاتنا الجزائري؟

1-تحديد المفاهيم

1-1- تعريف الطلاق:

-لغة :الطلاق لغة هو حل القيد والإطلاق، وهو الترك أو المفارقة يقال طلق البلاد أي تركها وفارقها وطلقت القوم أي فارقتهم، تقول طلقت البلاد إذا فارقتها والقوم إذا تركتهم والطالق من الإبل التي لا قيد ولا عقال عليها[1] وتطلقت الخيل إذا مضت دون أن تحبس .وعبد طليق أي صار حرا وأطلقت الأسير إذا أخليت سبيله، قال ابن الأعرابي"والتطليق التخلية والإرسال وحل العقد ويكون بمعنى الترك والإرسال"إن المتأمل لمادة" طلق "يجدها تدور حول معنى المفارقة، الترك، نزع القيد والتخلية والحرية والإرسال، والحقيقة أن كل هذه الكلمات تصب في مجرى واحد وهو التخلص من أي نوع من الروابط والقيود التي تحد من الحرية، ثم كثر استعمال هذه المادة في طلاق الرجل امرأته لما في ذلك من رفع للقيود التي كانت عليها لبيت الزوجية [2]

- اصطلاحا :الطلاق عند الفقهاء:رفع قيد الزواج الصحيح في الحال لأو المال بلفظ ذلك صراحة أو كنابة أو بما يقوم مقام اللفظ في الكناية أو الاشارة. [3]

- الطلاق في القانون الجزائري :عرف المشرع الجزائري الطلاق في المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري من قانون 05-02-بقوله " الطلاق حل عقد الزواج ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين53 و 54 من هذا القانون واستعمل المشرع كلمة حل التي تشمل طرق انحلال الزواج أو صور الطلاق سواء بالإرادة المنفردة أو بتراضي الزوجين أو بواسطة الحكم القضائي[4]

عرفه بدران أبو العنين بدران " : أن الطلاق هو رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو في المال بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية أو بما يقوم مقام اللفظ من الكناية أو الإشارة ومعنى هذا أن الطلاق يرفع أحكام قيد الزواج الصحيح ويمنع من استمرارها فإذا كان الزواج غير صحيح فرفع أحكامه لا يكون طلاقا بل يسمى فسخا من العقد الذي وقع فاسدا، فالطلاق من أحكام الزواج الصحيحة وأثر من الآثار المترتبة عليه.[5]

كما عرفته مسعودة كسال بما يلي " :لقد خصص العرف استعمال طلق في رفع القيد المعنوي وأطلق في رفع القيد الحسي فيقال :طلق الرجل زوجته ولا يقال أطلقها كما يقال أطلق الرجل البعير بمعنى فك قيدها ولا يقال طلق البعير.[6]

1-2-الوصم لغة: هو العيب ووصم الشيء عابه، والوصمة العيب في الكلام، و هو العيب والعار ويقال في فلان وصمة أي عيب[7]، والوصم بالعار :عبارة مواقف أو معتقدات اجتماعية سلبية، أو الازدراء تجاه الآخرين و هو شعور لا يوجد بصورة طبيعية وإنما ينشأ لدى الأفراد في المجتمعات[8]

- اصطلاحا: الوصم(Stigma) الوصمة كلمة يونانية الأصل،كان أول من استخدمها في علم الاجتماع إيرفنج جوفمان 1963 وتشير الى وجود علامات جسدية، تكشف عن كل ماهو غير عادي، وسيء من الناحية الأخلاقية، للأشخاص الذين يمارسون سلوكًا غير سوي، من أجل تميزهم على أنهم أشخاص منحرفون، وسيئو الخلق وذلك بوضع علامات في صورة وشم، تم وضعه بالحرق أو الحفر، في أجساد ألمجرمين والعبيد والخونة وأن الضرورة تتطلب من أفراد المجتمع تجنبهم و الابتعاد عنهم وخاصة في الأماكن العامة، وكذلك عدم الشراء من أسواقهم، ومخالطتهم أو الزواج من بناتهم[9]، إلا ان استعمالات هذا المفهوم متنوعة، وتشمل حقول علم النفس الاجتماعي،وعلم الجريمة، ويعني العديد من الخصائص الثقافية غير المرغوب فيها، جسميًا أو تخلفا وعقليا او عوامل اجتماعية (كالاعتقال) او عوامل ديمغرافية كالشيخوخة والبدانة.[10]

تشير الوصمة :الى العملية التي تنسب الأخطاء و الآثام الدالة على الانحطاط الخلقي الى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيظة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير حولهم الشائعات، و لذلك تشير هذه العملية الى أكثر من مجرد

الفعل الرسمي و انما الى جانب المجتمع تجاه العضو الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاط ملحوظ عن بقية الأعضاء.[11] كما عرف بأنه اطلاق أو الصاق مسميات غير مرغوب فيها بالفرد من جانب الآخرين على نحو يحرمه من التقبل الاجتماعي أو تأييد المجتمع له لأنه شخص مختلف عن بقية الأفراد و يكمن الاختلاف في خاصية من خصائصه الجسمية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية التي تجعله مغتربا عن المجتمع الذ يعيش فيه و مرفوضا من جانبه مما يجعله يشعر بالنقص في التوازن النفسي و الاجتماعي و ما يقال على فرد ينطبق أيضا على مجموعة بشرية معينة متى اتخذت منها بقية المجموعات موقفا رافضا أو نابذا[12]

و من ثم يشير الوصم الى خلاف اجتماعي جدي حول مميزات أو معتقدات شخصية ينظر اليها على أنها تعارض القيم أو المعايير الثقافية السائدة و حسب **جوفمان** يحدث وصم الفرد عندما يحمل متغيرا نسبيا مقارنة بالنماذج الموجودة في الوسط الاجتماعي المباشر.[13]

تعريف جوفمان: يرى جوفمان أن الوصمة هي الصفة التي تجعل الفرد مختلف عن الآخرين ...ويتم تقويمه في عقولنا من (شخص) كامل وعادي إلى شخص ملوث وخصم. فالوصم عملية، يعرف بموجبها المجتمع سلبا العلامة المحددة كعرض أو مجموعة أعراض للمرض العقلي... وهي صفة تشوه السمعة وبالنسبة لجوفمان فالوصمة تشمل مفاهيم سلبية متجذرة عن الأفراد الموصومين بناء على المعاني الاجتماعية للعلامة وأن العلامة والصور النمطية المقترنة تقود أفراد المجتمع لمعاملة الشخص الموصوم بأقل من إنسان.[14]

2- أنواع الوصمات:

وكان ارفنج جوفمان قد حدد ثلاثة انواع من الوصمة أولها الوصمة الناجمة عن التشوه البدني، وثانيهما الوصمة الناجمة عن انتماء اثني أو ديني، وثالثهما الوصمة الناجمة عن ثالب السمعة الشخصية.[15]

يمكن تحديد أهم صور الوصم الأجتماعى وأنماطه على النحو التالى:

- **الوصمة الجسمية :**هى المرتبطة بالاعاقة الجسمية ، تلك الإعاقة التى تنتج عن قصور أو عجز فى الجهاز الحركى والتى تحدث نتيجة حالات الشلل الدماغى أو شلل الأطفال أو بتر طرف من أطراف الجسم نتيجة مرض أو حادث يؤدى الى تشوه العظام أو المفاصل أو ضمور ملحوظ فى عضلات الجسم وربما تكون هذه العوامل المسببة للإعاقة عوامل وراثية أو مكتسبة.
- **الوصمة العقلية :** وهى المرتبطة بالضعف العقلى أو التخلف العقلى مما يؤدى بالفرد الى عدم القدرة على مجابهة البيئة الإجتماعية التى يعيش فيها الفرد.
- **الوصمة الحسية :** وهم بعض الأشخاص الذين لديهم جوانب قصور فى أحدى الحواس وخاصة حاستى السمع والبصر
- **الوصمة اللغوية :** وهى المرتبطة بعيوب إستخدام اللغة والكلام.
- **الوصمة العرقية :** وهى مرتبطة بوجود إختلافات فى السلالة ، الوطن والدين داخل المجتمع الواحد ولعل التمييز العنصرى الذى كان موجود من قبل فى الولايات المتحدة هو أكبر دليل على مدى سيطرة الاختلافات العرقية على كثير من المجتمعات
- **الوصمة الجنائية :** هى العملية التى تنسب الاخطاء والآثام الدالة على الإنحطاط الاخلاقى للأشخاص فى المجتمع ، فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير الشائعات.[16]

3-الطلاق و الوصم الاجتماعي عند علماء الاجتماع:

3-1-الطلاق: يمكن تفسير ظاهرة الطلاق من عدة جوانب علمية و نظرية و أهمها البنائية الوظيفية و التفاعلية الرمزية فالوظيفية نظرية محافظة ترتكز على حفظ النظام و التماسك الاجتماعي و تحقيق التوازن و من ثم تعتبر

حدوث الطلاق ناجم عن خلل في نسق ما و هذا الخلل لابد أن يتبعه بالتالي سلسلة من الاضطرابات في مواقع اجتماعية أخرى فإذا لم تستطع مؤسسة الزواج تحقيق الأهداف التي يسعى الفرد لإشباعها ...فان أحد الزوجين أو كليهما سيقرران الانفصال و انهاء الزواج و يكون فشل المؤسسة الأسرية هو في حد ذاته فشل للمؤسسة التربوية فيما بعد و للمجتمع ككل ، و بهذا ينظر الوظيفيون على أن الأسرة كنظام اجتماعي له بناؤه و علاقاته المتبادلة و حدوده التي تحفظ له توازنه و بالتالي فان توازن الاسرة يمكن أن يختل نتيجة اضطراب البناء و بهذا يمكن القول أن الطلاق نتيجة خلل ما في هذه الأجهزة المكونة للنظام،[17] ان ارتفاع معدلات الطلاق لابد أن يكون مؤشرا لخلل وظيفي dysfunction في النسق العائلي والتنشئة الاجتماعية، أو بسبب خلل آخر في النسق القيمي "**موجهات الفعل**" كما يشير إلى ذلك **تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وزملاءهم (شافير ولام، 1992).** وفي كتابها الموسوم "عندما ينتهي الزواج" تعتقد نكي هارت **(1976)** إن حدوث الطلاق يمكن تفسيره وظيفيا، فهو يشير إلى تحولات عميقة في النسق القيمي في المجتمع، و أن **أي تحليل سوسيولوجي لظاهرة الطلاق** لابد أن ينطلق بالدراسة من ثلاثة متغيرات تشير في المحصلة النهائية إلى ما طرأ على نسق القيم الاجتماعية توجزها **هارت** بما يلي:[18]

أ: الزواج كقيمة اجتماعية: من منظور وظيفي فان **تالكوت بارسونز ورونالد فلتشر** (1955) يعتقدان إن زيادة معدلات الطلاق يعود إلى إن الزواج يحظى بقيمة اجتماعية عالية، ما يدفع بعض المتزوجين إلى إنهاء زيجاتهم، والعبارة تنطوي على مفارقة واضحة. ويفسر ذلك فلتشر (1988) بالقول إن معدلات الطلاق المرتفعة يمكن إن تكون مؤشرا ليس لتدني قيمة الزواج كما يبدو للوهلة الأولى، فالأفراد يعقدون آملا عريضة على الزواج و يتوقعون إن يحقق لهم الكثير وإلا لما أقدموا عليه ابتداء، وعندما لا تتحقق تلك التوقعات يصبح الطلاق هو الحل.

ب: المشاحنات بين الزوجين: تجادل هارت (1976) بأن المشاحنات الزوجية وما ينتج عنها يشكلان المتغير الثاني الذي يجب أخذه في الاعتبار لتفسير الطلاق، فمن منظور وظيفي ترى هارت إن عدم القدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة يشكل ضغطا على العلاقات الأسرية، فالأسرة تحولت من ممتدة إلى نووية الأمر الذي قلص علاقات أفراد الأسرة مع الأقارب وحرمهم بالتالي من الإفادة من شبكة واسعة من العلاقات القرابية التي كانت تشكل لهم السند العاطفي مما يخفف من حدة المشاحنات. وفي السياق ذاته **يرى وليام غوود (1976)** إن أسرة اليوم أصبحت مثقلة بأعباء إعادة ملء الفراغ العاطفي الذي خلفه التحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وان ذلك العبء أصبح يهدد أسرة اليوم بالتفكك.**ويطرح ادموند ليك (1995)** نظرة مشابهة فهو يعتقد إن الأسرة النووية تعجز عن توفير الملاذ العاطفي لأفرادها مما يقود في نهاية المطاف إلى نشوء توترات بين أفراد الأسرة الواحدة.[19]

ج: سهولة فصم عرى العلاقة الزوجية: العامل الثالث الذي يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة الطلاق كما ترى نكي هارت (1976) يتعلق بقضية الفرص التي يحصل عليها الزوج أو الزوجة بعد فصم العلاقة الزوجية. فمن منظور وظيفي يؤكد أصحاب هذا الاتجاه إن سلوك الأفراد محكوم بمنظومة من المعايير و القيم أو مايطلق عليه الوظيفيون "موجهات الفعل"، وعليه فأن تغيرا في القيم والمعايير المرتبطة بالطلاق لابد أن يكون متوقعا. **وتدلل هارت** على ذلك بالقول إن الطلاق كان يشكل في السابق وصمة اجتماعية stigma للمطلقين والمطلقات على حد سواء، **إلا إن الوصمة قد خفت حدتها لاحقا، بل لم تعد موجودة في المدن** الأمر الذي يشير إلى حدوث تحول في القيم الثقافية. نتج عن ذلك إن أصبح الطلاق نهاية متوقعة بل ومبررة لكل زوجين فشلا في علاج مشكلاتهما عند استنفاذ البدائل.[20] أما دوركايم فلقد أشار إلى الرابطة القوية بين الطلاق ومعدلات الانتحار مدللا على أنه مثال على فقدان المعايير أو الأنومي, ولقد اتجهت الكثير من الأبحاث التالية إلى تركيز اهتمامها على المرأة المطلقة في المنظور السوسيولوجي كمشكلة تحتل مكانة في البناء الاجتماعي ,فمثلا نجد وليام جود Goode William في دراسته الشهيرة

"**النساء في حال الطلاق**" يقوم بتحليل مشاكل هؤلاء النساء باعتبارها صراعا للدور الذي منبعه افتقاد للنظام المعياري[21].

أما **التفاعلية الرمزية** فتعتبر من أكثر الاتجاهات استخداما في مجال علم الاجتماع الأسري خلال القرن الماضي و يركز هذا الاتجاه على دراسة العلاقات بين الزوج و الزوجة و بين الوالدين و الأولاد فهو ينظر الى الأسرة على أنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة لأن الشخصية في نظر هذا الاتجاه ليست كيانا ثابتا بل هي مفهوم دينامي و الأسرة هي شيء معاش و متغير و نام.[22]

3-2 الوصم:

3-2-1-بدايات نظرية الوصم ظهرت نظرية الوصم في أوائل السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للنقد الذي وجهه أتباع الاتجاه الصراعي النقدي للنظريات التي كانت سائدة قبل عقد الستينات [23] ويمكن أن تكشف بعض الأفكار الأولية لهذه النظرية في كتابات ريتشارد كويني و ووليام شامبلس اللذين أشارا إلى أن الذين يملكون القوة في المجتمع يستخدمون تأثيرهم في توجيه القانون الجنائي لمنافعهم الخاصة، بينما تواجه انحرافات الطبقات الدنيا بعقوبات شديدة[24] ويمكن إرجاع أسباب ظهور هذه النظرية في أمريكا إلى التغيرات الاجتماعية الداخلية وأيضًا لأسباب أكاديمية، ومن الأسباب الداخلية على سبيل المثال عدم المساواة العرقية، وسياسة الفصل العنصرية، وحركات الحقوق المدنية، والحرب الفيتنامية، والحركات الطلابية التي بدأت في فرنسا وامتدت إلى أمريكا، وحركات التحرير في دول العالم الثالث، وفترة حكم كنيدي وإعلانه الحرب على الفقر والمناداة بالمجتمع العظيم .هذه العوامل وغيرها دفعت ببعض المفكرين لتحويل الاهتمام من المجرم،وبيئته، ومحيطه، ورفاقه، إلى دور السلطة، وإساءة استخدامها للقوة ضد بعض الجماعات، وخاصة العرقية الفقيرة أما من حيث الأسباب الأكاديمية فقد انبثقت من مدرسة شيكاغو خاصة في أعمال ميد و وكولي وتوماس وكذلك طلاب تلك المدرسة في الأربعينيات والخمسينيات وبالذات **بيكر** و كذلك أعمال ليمرت ومفهوم ميرتون ، لخدعة الرضا الذاتي "حيث ركز هؤلاء على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وأثر ذلك على الذات ورؤية ألآخرين وردود أفعالهم نحو الأشخاص، ومعاني تلك الردود المرتبطة بالفعل،أي أن الشخص يستجيب لمعنى الفعل) الوصم)وليس للفعل نفسه، وهذا ما تؤكد عليه نظرية كولي بمرآة الذات التي يؤكد بها على أننا نرى أنفسنا من خلال اخذ دور الآخرين حيث يتم تركيز الفرد على الذات، وكيفية ظهورها، والكيفية التي ندرك بها أفعالنا من خلال توقعاتنا عما يراه الآخرين فينا [25]

3-2-3-النظرية التفاعلية الرمزية و الوصم: يعتمد الانسان كما تراه المدرسة الرمزية على التكيف التفسيري لردود فعل الآخرين الواقعية والتخيلية ، وخاصة ردود فعل الاخر المهموإن التفاعل الرمزي كما يراه **بلومر** تلميذ ميد يعني أن الإنسان يفسر أو يعرف كل فعل للآخرين، ولا يستجيب لافعالهم بشكل فوري، انما يستجيب وفق تفسيراته لهذه الأفعال، فالأفراد في المجتمع يكونون مفهومهم عن ذواتهم،وتصوراتهم لانفسهم وفي سلوكاتهم بناء عَلى ما يتوقعونه من ردود افعال الآخرين في المجتمع نحوهم .ولقد ركزت مدرسة التفاعل الرمزي و ما تطور عنها من نظريات (كنظرية الوصم، وردود الفعل الاجتماعي... الخ)على الطريقة التي يستجيب فيها الفرد لما يتوقعه من أن الآخرين يتوقعونه عنه، فنجد أن الفرد ينظر الى توقعات الآخرين كمرآة اجتماعية يرى فيها ذاته من منظور الآخرين أو يأخذ دور الآخرين في تقييم سلوكه الذاتي، أويأخذ ذاته كموضوع في الحكم على سلوكه الشخصي[26]

تفرعت النظرية الرمزية الى عدة اتجاهات ونظريات اتجاه ردود الفعل الاجتماعي،ونظريات الوصم، والبناء الاجتماعي، وتشترك هذه النظريات في:

- ✓ التركيز على التطور الاجتماعي التاريخي للوصم.
- ✓ الصاق الوصوم على أشخاص معينين في زمان ومكان محددين.
- ✓ النتائج الرمزية والعملية لعمليات الوصم[27]

3-2-4-نظرية الوصم الاجتماعي: ظهر مفهوم الوصمة في نظرية التسمية أو الوصم لجوفمان في كتابه الوصمة، سنة) (1963، وكتسوس سنة(1962) ، وشور سنة 1973، وسبكتر وكتسوس سنة (1977)، وقد أشار إلى علاقة الدونية التي تجرد(الفرد من أهلية القبول الاجتماعي الكامل، وقد تركز البحث في هذا المجال، بصفة أساسية على المشاكل الناجمة عن وصم الأفراد والجماعات، وعلى آليات التكيف التي يستخدمونها لمجابهة هذه المشاكل [28] وقد تكون الوصمة التي يوصم بها الفرد جسيمة العدوى بأمراض جنسية(أو وثائقية) صحيفة حالة جنائية أو قرينية صحبة سيئة سواء كانت منسوبة أومكتسبة، والوصمة هي العملية التي تسبب الصاق معانٍ سلبية بالفرد، فتصفهم بصفات بغيضة تجلب لهم الشعور بالنقص.وتتضمن عملية الوصمة أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تجاه الفرد الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.

3- **الوصم الاجتماعي للمرأة المطلقة:** تتسم ظاهرة العلاقات بين الثنائي الزوجي بأدق العلاقات الإنسانية الحميمية التي يمكن أن تنهض بين فردين. وعلاقات كهذه تبدو وثيقة الصلة بالنوازع الجماعية التي يستبطنها الأفراد في بيئاتهم الثقافيّة المحلية إذ تتحكم فيها قيم نمطية كالذكورة والأنوثة والشرف الرجولي والطهر الرمزي والنبل العائلي وغيرها، وجميع هذه الظواهر و"العقد" تنغرس في المتخيّل الجماعي وتوضع موضع العمل في الحياة العائلية و تتمظهر في العلاقات الزوجية والممارسات اليومية.[29] غير أن الحياة الزوجية لا تخلو من وجود بعض الخلافات في الغالب فهي شي فطري في الحياة البشرية، ولكنها تتفاوت من حيث درجة القوة والضعف فلكل من الزوجين رغبات وميول وأراء قد لا تتفق مع الطرف الآخر و تكمن خطورتها عندما تتعدى الحدود المطلوبة مما قد يؤدي الى الفشل في العلاقة الزوجية في نهاية "المطاف" و لعل هذا ما يؤدي الى التفكك الأسري أو **الطلاق** هذه الظاهرة الشائكة التي تتعدد فيها العوامل و الآثار جعلنا نقف موقفا نتساءل فيه عن تمثلات المجتمع للمرأة المطلقة أو ما هو موقف أفراد المجتمع منها؟ و لماذا هذه الرمزية السلبية لمعنى الطلاق ؟و لماذا تصبح المطلقة موصومة بعبارات الخزي و العار و في حالات أخرى بالانحراف على الرغم من أنها لم ترتكب جرما يحاسب عليه القانون؟

هي أسئلة عديدة و متعددة في هذا المقام تحتاج الى تحليل دقيق و موضوعي **فمن خلال اطلاعي على الكثير من الدراسات السوسيولوجية و الانثربولوجية المتعلقة بالطلاق و لاسيما أثاره وجدت أن أغلب التحليلات كانت متعلقة بتمثلات المجتمع لجسد المرأة و** انطلاقا من مسلمة أن الحدود بين علم الاجتماع و الانثروبولوجيا ليست بذات السماكة التي تمنعهما من الالتقاء **في تفسير وفهم السلوك و الواقع الاجتماعي. لهذا فان تحلينا سوف ينطلق من هذا الاخير.**

لقد أعطى علماء الاجتماع اهتماما واضحا لأهمية الجسد وعلاقته بالمحيط الاجتماعي أمثال العالم الفرنســـي **إميـــل دوركايم، ومارسل موس وروبرت هرتز** وقد تخطى ذلك إلى الاهتمام **بالمعنى الاجتماعي للجسد** حيث لم يعد الجسم كيانا فزيولوجيا محضا، بل أصبح هذا الكيان عاكسا لمعاني اجتماعية متنوعة تعد نتاج تفاعل هذا الجسم بالبيئة الاجتماعية المحيطة[30]و لعل هذا ما يفرض علينا القول أن **تأخر المرأة عن الزواج أو طلاقها** يحضى بعدة معاني تطلقها الجماعة لقد أكدت العديد من الدراسات العربية و الجزائرية أن تأخر سن زواج المرأة يعد من **الموبقات الاجتماعية** هذا ما توصلت إلية الباحثة في دراسة قامت بها **رغدة شريم** حول الاتجاهات الاجتماعية نحو المرأة غير المتزوجة وأشارت في دراستها إلى أن الزواج عرف في المجتمعات كافة وأن الرجال والنساء غالبًا ما يتزوجون في فترة ما من حياتهم كما توصلت إلى أن تأخر الفتاة عن الزواج يجعل المجتمع ينظر إليها نظرة سلبية تتصف بالشفقة ويتم التقليل من قيمتها ومكانتها الاجتماعية بغض النظر عما حققته المرأة من تقدم في المستوى التعليمي والوظيفي.[31] كما أن بعض المجتمعات التقليدية مازالت تعطي قدرا و اعتبارا كبيرين لزواج بناتها و بقي هذا الأمر يشكل قيمة عالية في المجتمع فعزوبة الفتاة و تأخر سن زواجها لا يعد من عادات الأسرة الجزائرية التي تعبر عنه بالرفض و الإحراج و تبقى مكانة

المرأة الفتاة غامضة مالم تتجب وتتزوج.[32] وحسب دراسة مصطفى بوتفنوشت و راضية طوالبي "فإن الزواج المبكر يرفع من مكانة المرأة الاجتماعية بالإضافة إلى إعلاء شأن أسرتها و بالمقابل يدفع تأخر الفتاة عن الزواج إلى الارتياب و القلق على مستقبلها.[33] و قد أكدت نصيرة عمور :أن المجتمع الجزائري ينظر إلى الفتاة المتأخر زواجها نظرة متدنية تتمثل في النقد و الاستهجان والسخرية وجرح مشاعرها و الشك في أخلاقها ...."كم ذكرت دليلة كواش في دراستها أن العزوبة لها تأثير سيئ على الأسرة الجزائرية و الشعور بالإحباط لدى الفتاة [34] أن هذه الدراسات تؤكد ما بيناه سابقا أن الاشكالية ليست في الزواج بقدر ما هي اشكالية **تتعلق بجسد المرأة كونها لم تتزوج** فهناك عيب يعيبها كمعنى يضفيه افراد المجتمع و توصم بالعانس **أو "البايرة"** و تحوم الشكوك حول الشرف فالأنثى الغير متزوجة تهدد شرف الأسرة الجزائرية أو كما يعبر عنه في الثقافة الشعبية **(بالنيف)** و يعتبر الشرف من القيم الهامة لما له من تأثير و ارتباط بنقاء وطهارة الأنثى من جهة و علاقة ذلك باستمرار حياتها أو موتها من جهة أخرى.[35] أن للشرف دلالة كبيرة لدى الأسرة الجزائرية فهو يعتبر من القيم الأساسية التي يجب أن تحافظ عليها، و ذلك لان مكانتها في المجتمع لا تقاس إلا بهذه القيمة، فإذا اهتزت هذه القيمة اهتزت مكانتها في المجتمع و لهذا كان شرف العائلة مرتبط بالفتاة.

لقد أكدت إحدى الدراسات الهامة على أن هذا الجسد ليس مجرد كيان بيولوجي عضوي، بـــل بناء يحمل معرفة اجتماعية وثقافية تمكنه من أن يتحرك وأن يتفاعل وفقا للأطر الثقافية والقواعد الاجتماعية المتعارف عليها في مجتمع من المجتمعات لم يكن للجسد أن يكون كذلك لولا خضوعه لعمليات الرقابة والضبط بل والقمع التي تفرضها عليه قواعد تنشئته لتجعله يتصرف ويتحرك ويستخدم جسده ليتطابق مع معارفه ومعايير ثقافته .فيصبح الجسد بشـــكل عـــام وبعـــض موضوعاته أو أعضائه بشكل خاص، ليست ملكا للأفراد أنفسهم بل ربما تكون ملكا لغيرهم –سواء من الأفراد أو ملكـــا للمجتمع وثقافته. [36]و **المرأة المطلقة ليست بأحسن حال عن المتأخرة في الزواج فأصبحت المطلقة امرأة ثيب بعدما كانت بكرا فقبل الزواج كانت العذرية تهدد العائلة و بعد الطلاق أصبح للعذرية معنى أخر يهدد العائلة** فلقيمة الشرف و«العرض» أهمية كبرى بالنسبة للجسد الأنثوي في معظم المجتمعات التقليدية، وتعد هذه القيمة جزءاً من رأس المال الرمزي بتعبير **«بورديو»** لكل من المرأة والرجل على السواء فالواقع أنه على الرغم من أن شرف المرأة مسألة شخصية خاصة بها، إلا أنه يمثل رمزاً لشرف الجماعة القرابية بأسرها، وعلى الرغم كذلك من أن الأنثى تحتل مكانة اجتماعية ثانوية، بل وهامشية مقارنة بالذكر، إلا أن هيبة الجماعة القرابية ومنزلتها الاجتماعية تتوقفان على سلوك الأنثى، ومدى مراعاتها للمبادئ الأخلاقية أكثر مما تتوقف على سلوك الذكر. وترتبط قيمة شرف الأنثى وتختزل في فكرة «البكارة» أو «العذرية» Virginity ؛ ولذلك فينبغي أن تتخذ كافة التدابير لحماية العذرية، والمحافظة عليها، يجب أن يظل جسد الأنثى منغلقاً أمام أي محاولة من طرف الرجل لانتهاك بكارتها[37]

لقد حددت مكانة المرأة في المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري على وجه التحديد بظوابط أخلاقية صارمة عبرت عنها القبيلة في بداية التشكيلة ثم العائلة ثم الجماعة و عليه كانت التربية و الأخلاق الأنثوية حديث الجماعات لوزن المكانة الذكورية لذا طرح الشرف في المجتمعات العربية كمؤشر حامل لمكانة الذكر من خلال قوته في اثبات شرفه بين الجماعة .[38]

من خلال ما تم تقديمه فان عذرية المطلقة هي ما تشكل الهاجس الأكبر لأفراد عائلتها و جماعتها ومصدر قلق لهذا تحاط دائما بالرقابة كما انها تعزل عن جميع التفاعلات الاجتماعية خاصة مع النوع الذكوري لأنها محط أطماع الجميع و في هذا الصدد تقول **نوال السعداوي** "ان المرأة مضطرة للحفاظ على زوجها بأي شكل كان حتى و ان كان سكيرا،عربيدا أو زير نساء...أو يضربها كل يوم بالسوط ...لأنه لو تركها، تنتهي حياتها الاجتماعية و الاقتصادية و الاخلاقية و النفسية...و برغم ادراك المرأة لهذا المصير التعيس إلا أنها تدرك ايضا انه المصير الوحيد المقبول

اجتماعيا، فالمرأة لا تختار بين الزواج و عدم الزواج و لكنها يجب أن تتزوج و إلا فان المجتمع لا يقبلها و لا يحترمها وفوق كل ذلك لا يعتبرها امرأة طبيعية.[39]

فالنظرة إلى المرأة المتزوجة والفتاة هي نظرة مختلفة جدا، مختلفة لأن هنالك أهل بالنسبة للفتاة تستند إليهم وهنالك الزوج بالنسبة للمرأة المتزوجة وهي تستند إلى زوجها، يعني هنالك من تسند ظهرها إليه بينما **المرأة المطلقة** لا تسند ظهرها لا إلى أهلها ولا إلى زوجها فبالتالي هنالك نظرة أن كل امرأة بدون رجل في المجتمع العربي هي امرأة معرضة للخطيئة والخطيئة هنا هي ارتكاب الهفوات الجنسية، من هنا النظرة هي نظرة جنسية هي نظرة الحرية الجنسية.[40]

و لهذا نجد المرأة المطلقة التي تتعرض للوصم تعيش حالة من العزلة، والرفض الاجتماعي، وعدم الاستقرار يدفعها إلى تبني ثقافة فرعية، تمنحها التبرير للانخراط في أي عمل انحرافي، هروبًا من حياة العزلة التي فرضتها عليه الوصمة ، ويعد هذا نتاجًا لتقبل الوصم، بوصفه هوية ذاتية، تؤدي بالموصوم إلى الاتجاه نحو امتهان الجريمة، والانحراف، والابتعاد عن مزاولة النشاط المشروع. كما أن الجزاءات الاجتماعية تؤدي إلى الانحراف الثانوي،على حد قول **بيكر** ويوضح هذا اعتماد مفهوم الوصمة على عدد من المعاني المرتبطة بالفعل، والفاعل، والظروف، وأفكار الفرد الموصوم ومعتقداته وشخصيه، وكذلك أفكار ومعتقدات المجموعة التي تطبق الوصم. و لهذا توصلت احدى الدراسات" أن 90% المطلقات يستخدمن أجسادهن كوسيلة للانتقام من الأسرة و المجتمع ككل خاصة و أن العذرية أو البكارة كما تصنفها فاطمة المرنيسي :البكارة تمثل كرامة الرجل و هي أكثر شيء قد يهزه و ما المرأة الا وسيط يدل على رجولة و شهامة من رباها و من سيتزوجها "و لذا هن يرفضن تحمل مسؤولية هذه الوضعية بمفردهن و يؤكدن أن أسرهن و المجتمع ككل مسؤول فهما لم يقوما بدورهما حين كانت في أمس الحاجة لذلك أثناء السنوات السابقة من عمرها و أبدت كذلك استعدادهن للعب أدوار اجتماعية و أقربها الغناء و الرقص.[41]

لقد كانت و مازالت عذرية المرأة في المجتمع الجزائري مصدر قلق و خوف دائم للعائلة حيث كان الزواج المبكر للفتاة الحل الأنسب لتخلص من الخوف و القلق وأضمن وسيلة للمحافظة على شرف العائلة. و لهذا الأمر دلالة اجتماعية لكون المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري و الذي يمارس نوعا من السلطة الرمزية على حد قول بيير بورديو"بأنها سلطة تعتمد على أسلوب التورية والاختفاء و لا يمكن ان تحقق تأثيرها المفترض و تنفيذها بشكل فعال و ايجابي إلا من خلال التعاون الذي يجب ان تتلقاه من طرف أغلبية الناس المعنيين بها، و الذين تبدوا لهم هذه الحقيقة وهمية و لا يعترفون بها.[42]

و انطلاقا من هذه القاعدة فان المجتمع الذكوري بفرض نوعا من الهيمنة المتوارثة عن طريق التنشئة الاجتماعية بان يمارس و يفعل ما يحلو له دون رقابة اجتماعية بحجة أنه رجل و يفعل ما يشاء أما بالنسبة للمرأة فيبقى زواجها هوما يرفع و يعزز من مكانتها الاجتماعية فالمرأة لا قيمة لها بدون زواج.وخاصة أن الدور الاجتماعي الذي حدده لها المجتمع هو أن تكون زوجة و أم منجبه فبيت زوجها هو مكانها الحقيقي حيث تسهر على خدمته و توفير حاجاته و طاعته و تربية أبنائه و تتجنب كل ما قد يسيء لشرفه .....و رغم التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري إلا ان العرف المؤسس على هيمنة ذكورية متجذرة في الوعي واللاوعي الجماعي و في ذهنية افراد المجتمع.[43]

إن هذه النتيجة تؤكد على أنه رغم من التطور المادي الذي عرفه المجتمع الجزائري تبقى نظرته للمرأة نظرة تقليدية نظرة الآباء و الأجداد المحكومة بمقاييس تقليدية فمهما وصلت إليه المرأة من مناصب تعليمية تبقى المرأة مقرونة بالبيت و الزوج و الأبناء و الشرف و العذرية وتبقى ذهنية الفرد الجزائري حبيسة مورث ثقافي تقليدي غير قابل لتغيير و هذا على حد قول المحلل الإجتماعي **زوبير عروس**:"المجتمع الجزائري يتطور بسرعتين سرعة مادية سريعة جدا وسرعة **تتعلق بالقيم و الأخلاق، وهي سرعة بطيئة ثقيلة** التحول والتطلع والمرأة في المجتمع الجزائري

من ناحية وجودها المادي في المجتمع أخذت مكانة جد متطورة وسريعة ونقصد بالجانب المادي مكانة المرأة في المجتمع و تواجدها في الوظائف والقوانين المنظمة لهذا التواجد داخل المجتمع مهنيا وسياسيا واجتماعيا وهناك بعض القطاعات شبه مؤنثة مثل التعليم و الصحة و الإعلام و القضاء لكن المرأة في هذه المجالات لم تدخل كامرأة لكن دخلتها نتيجة حصولها على مؤهلات تمكنها من هذه الوظائف ونتيجة التطور المادي على مستوى التعليم والقوانين.[44]

ويتضح مما سبق ان المجتمع هو الذي يحدد الوصم بالإجماع الاجتماعي بإقرار بعض القواعد، التي يعد انتهاكها انحرافاً من منظور بناء ذلك المجتمع، وأن الانحراف ليس خاصية للفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما هو مسألة تتعلق بالمعاني الاجتماعية التي تلصق بالفعل بثقافة المجتمع ومن خلال نظرة الآخرين ، وبمعنى لآخر فإن الانحراف ليس صفة يوصف بها السلوك في ذاته، وإنما خاصية يلصقها المجتمع على سلوك معين، في ضوء القيم والمعايير السائدة فيه.

خاتمة

تأخذ الوصمة الاجتماعية أشكالا عدة، ولا تخلو منها حياتنا الاجتماعية على مستوى الأفراد والجماعات، إذ يحدد المجتمع القواعد المنظمة للسلوك، وبالتالي يعد الخروج عنها انحرافا، ومنها أن يطلق على الفرد مسميات وألقاب بغيضة وغير مرغوبة تجلب له العار، وتثير حوله ردود أفعال و هذا ما يحدث للمطلقة عندما تخالف أحد قوانين الثقافة و تخرج عن المعلوم من أن الزواج و العيش تحت ظل رجل هو ما يكفل لها الكرامة و القداسة و المكانة الاجتماعية و غير ذلك يعد انحرافا فعلى الرغم من التطور المادي الذي عرفه المجتمع الجزائري تبقى نظرته للمرأة نظرة تقليدية نظرة الآباء و الأجداد المحكومة بمقاييس تقليدية فمهما وصلت إليه المرأة من مناصب تعليمية تبقى المرأة مقرونة بالرجل و الجسد وتبقى ذهنية الفرد الجزائري حبيسة مورث ثقافي تقليدي غير قابل لتغيير متجذرة في البنية الاجتماعية والثقافية لمجتمع الجزائري.

قائمة المصادر و المراجع

[1]- نصر إسماعيل أبا بكر علي الباري، **أحكام الأسرة الزواج والطلاق بين الحنفية والشافعية دراسة مقارنة**، عمان: دار الحامد،2000،ص299.

[2]- نصر سليمان واسعاد سطحي، **أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ،2003،ص6.

[3]- خليل عمر معن،**علم اجتماع الأسرة**، الأردن: دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع، ،1994،ص 204.

[4]- بلحاج العربي، **الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري الزواج الطلاق الخلع**، الجزائر: ج 1 ديوان المطبوعات الجامعية، ، 1994 ، ص207

[5]- بدران أبو العينين، **الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربعة، السنة والجعفري والقانون**، بيروت لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،ص203.

[6]- مسعودة كسال، **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1986،ص24.

[7]- ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، دار ساقي للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر،ص 436.

[8]- وعد ابراهيم خليل الأمير،**الحواسم:دراسة لرد الفعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم**،"مجلة آداب الرافدين"،العدد 56،بغدد،العراق،2010،ص 6.

[9]- عبد الله سالم عبد الله الدراوشة،**المعرفة و الوصم الاجتماعي اتجاهات طلبة الجامعات الاردنية نحو المصابين بمرض الايدز**، ،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، 2010،ص15.

[10]- ذياب البداينة،**تطوير مقياس للوصم الاجتماعي للمصابين بمرض الأيدزفي المجتمع العربي**، ، "مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية "المجلد 9 ،عدد 2، يونيو 2012 م ص48.

[11]- محمد عيسى برهوم،صالح السعد،**علم الاجتماع الجنائي**،مركز البحوث و الدراسات،جامعة الشارقة، ص36.

[12]- وسيلة شابو،**تأثير الوصم على اعمال حقوق الانسان**، "مجلة صوت القانون"العدد 8، الجزائر.2017ص347،

[13]- نفس المرجع،نفس الضفحة.

[14]- ذياب البداينة،مرجع سابق،ص48.

[15]- ارفنج زايتلن، ت:محمود العودة،**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، الكويت:ذات السلاسل للطباعةوالنشر،1989 ،ص350.

[16]- دينا عبد الرحمن البقرى ،وليد عبد المنعم الدماطى ، **الوصم والرفض المجتمعي** ،مؤسسة حياه للتنمية و الدمج المجتمعي،عن الشبكةالعنكبوتية:http://lfdci.org /تاريخ الاطلاع**:/**2018/2/11، الساعة: 12:26،

[17]- وفاء بنت سعيد بن مرهون المعمري، **الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقين و المطلقات في المجتمع العماني**، "أماراباك المجلة الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا"،المجلد التاسع،2015،ص7.

[18]- خالد بن عمر الردعان،**طلاق ما قبل الزفاف : أسبابه وسمات المطلقين**،مركز بحوث كلية الآداب،جامعة الملك سعود،الرياض،2008،ص25.

[19]- نفس المرجع،ص26.

[20]- نفس المرجع،ص26.

[21]- علالي نسيمة،ظروف **مابعد الطلاق و تأثيرها على التفاعل الاجتماعي للمرأة الجزائرية المطلقة**،رسالة ماجستير غير منشورة،كليلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،ـــ2013/2012،ص95.

[22]- وفاء بنت سعيد بن مرهون المعمري، مرجع سابق،ص7.

[23]- عدنان الدوري، **اصول علم الاجرام**، الكويت، وكالة المطبوعات للطباعةوالنشر1972،ص 55.

[24]- عبد الله سالم عبد الله الدراوشة،مرجع سابق،ص 28.

[25]- عايد عواد الوريكات، **نظريات علم الجريمة**، الأردن، دار الشروق للطباعة والنشر، 2004،ص 70.

[26]- ذياب البداينة،مرجع سابق،ص 50.

[27]- ذياب البداينة،نفسالمرجع،نفس الصفحة.

[28]- عايد عواد الوريكات،مرجع سابق،ص 70.

[29]- منصف المحواشي, « **تطوّر ظاهرة الطلاق في المجتمع التونسي: قراءة في المؤشرات الإحصائية ودلالاتها** "مجلة انسانيات، العدد37، مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية،وهران، 2017.

[30]-حسين محمد محمد مها، "**العذرية والثقافة، دراسة في أنتروبولوجيا الجسد**"، الدكتوراه في الآداب غير منشورة جامعة القاهرة، صفحة 1 .

[31]- رغدة شريم،**الاتجاهات الاجتماعية والنفسية نحو المرأة غير المتزوجة**،"سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"،أبحاث اليرموك,المجلد 19،العدد 3، الجامعة الاردنية، 2003،ص ص 21-22.

[32]- نوار شهرزاد، **علاقة تقدير الذات بالنشاط المعرفي (سلبية التفكير)لدى عينة من الفتيات المتأخرات في الزواج**،"دراسات نفسية و تربوية مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية"،العدد 5،ديسمبر 2010، ،ص 189.

[33]- بوتفنوشت مصطفى ، ت: أحمد دمري، **العائلة الجزائرية التطور و الخصائص**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1989،ص56.

[34]- نوار شهرزاد،مرجع سابق،ص190.

[35]- محمد الجوهري وآخرون، **الطفل و التنشئة الاجتماعية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1994، ص211.

[36]-، بوزيدي سولاف، **إشكالية الشرف لدى المرأة رؤية نقدية للطالبة الجامعية الداخلية بوهران**"مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،العدد 16،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2014.ص116.

[37]- حسين ابراهيم عبد العظيم،**صورة الجسد الأنثوي في المعتقد الشعبي-رؤية سوسيو- انثربولوجية**،"مجلة الموروث الشعبي" ، العدد23،البحرين، 2017.ص1.

[38]- بوزيدي سولاف،مرجع سابق،ص112.

[39]- وسيلة بروقي،**سلطة الذكورة و شرعيتها في الوعي النسائي تحليل خطاب الحس المشترك**،"مجلة علوم الانسان و المجتمع"،العدد11،جامعة محمد خيذر، بسكرة،2014، ص105.

[40]- لونة شبل،**صورة المرأة المطلقة في مجتمعاتنا العربي**، ،قناة الجزيرة، الشبكة العنكبوتية: http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2017/9/25 الساعة: 09:44

[41]- كلثومة برلخضراتي، **الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري،دراسة انثربولوجية للظاهرة بمدينة وهران**، ،مجلة انسانيات،العدد38 ، مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية،وهران ،2007،ص ص 60-60.

[42]- محمد بقوح،**نظرية السلطة الرمزية عند بيير بورديو**، مجلة الفكر العربي،عدد37،بيروت،1985،ص2.

[43]- شرقي رحيمة،**تأخر سن الزواج بين الاختيار والاجبار**،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة محمد خيذر بسكرة،2017،ص454.

[44]- زهية منصر،**المجتمع الجزائري يعيش حالة التباس وتناقضات مرعبة**،عن الشبكة المعلوماتية:

تاريخ الاطلاع:8 /2015/12، الساعة: 9:30./http://www.pressealgerie.net/ar/info